قال إنه قلص نقل الأموال يدوياً

البنك المركزي: نظام المدفوعات الشهرية تجاوز 18 تريليون دينار

□ بغداد/ متابعة المدى

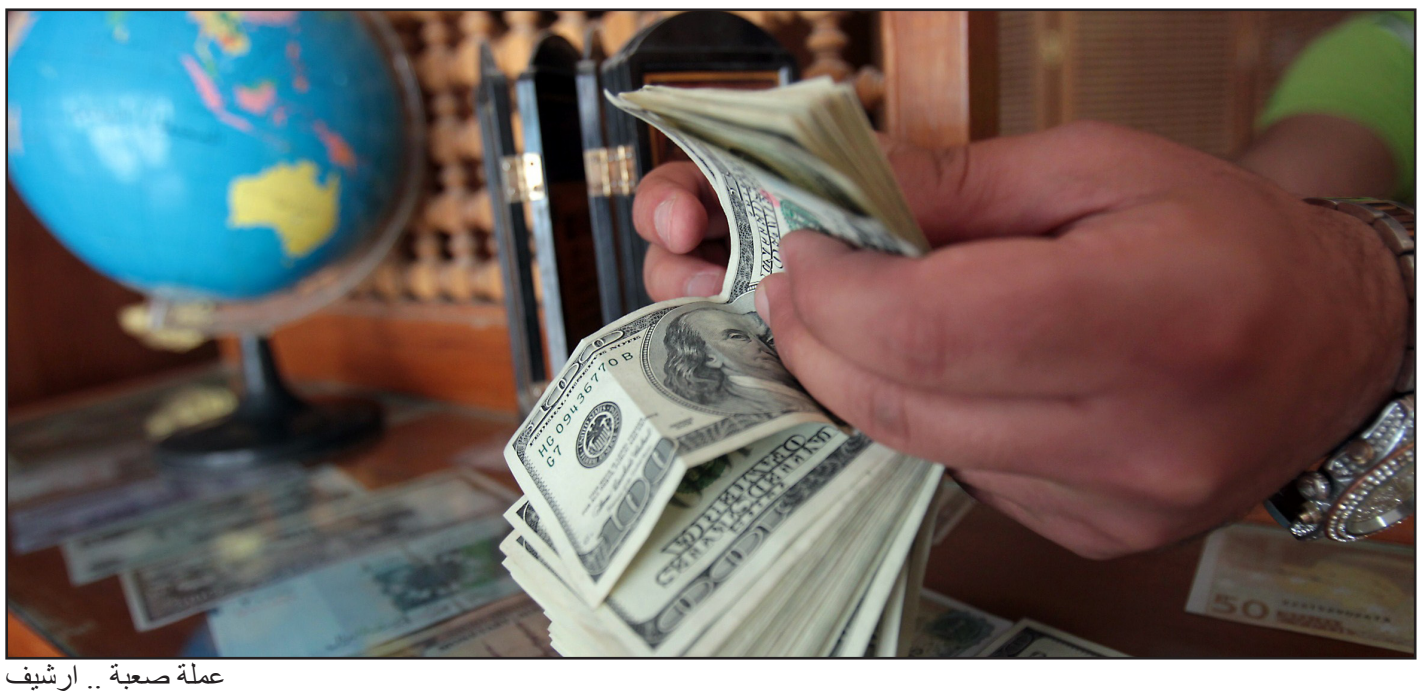

عملة صعبة .. ارشيف

قال البنك المركزي إن نظام المدفوعات الشهرية في البلاد تجاوز ١٨ تريليون دينار، مبينا أن النظام قلص من عمليات نقل السيولة النقدية يدويا.

وبدأ العراق بتشغيل نظام المدفوعات منذ عام ٢٠٠٦ بمساعدة وزارة الخزانة الاميركية ويقضي النظام بتداول التبادل المالي بين المصارف العراقية بإشراف البنك المركزي.

وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد صالح بحسب (آكانيوز) إن "نظام المدفوعات في العراق تجاوز ١٨ تريليون دينار شهريا وهذا قلص الى حد كبير نقل السيولة المالية يدويا بالاعتماد على مبدأ التحويل بين المصارف وفقا لنظام المدفوعات".

وأضاف صالح : ان نظام المدفوعات من الانظمة المتطورة في العمل المصرفي ولو تعذر تشغيله لخلق حالة من عدم القدرة على توفير الاموال بالوقت المناسب".

في الوقت نفسه اعلن البنك المركزي عن أن العد التنازلي لتنفيذ مشروع حذف الأصفار لم يبدأ حتى الان ، لعدم وجود رؤية موحدة بشأنه.

وقال صالح في بيان تلقت المدى نسخة منه إنه تمت مفاتحة مجلس الوزراء بشأن رفع التريث بتنفيذ المشروع الذي سيحذف ٣ مراتب حسابية من حسابات جمهورية العراق ، ولم يردنا شيء حتى الآن" ، املاً أن "يأتي رد بالموافقة".

وأضاف صالح ، أن " اللقاء باللجنة المالية النيابية قبل أيام كان عبارة عن استذكار وإعادة طرح ومناقشة الأسئلة والاستفسارات الخاصة بمشروع حذف الأصفار" ، مشيراً الى أن " أن البنك المركزي أنهى استعداداته لتنفيذ المشروع بعد موافقة البرلمان والحكومة عليه".

ويُذكر أن البنك المركزي كان قد اعلن في وقت سابق أن مشروع حذف الاصفار يمثل عملية اصلاح لنظام الادارة النقدية ، والانتقال من الارقام الكبيرة الى ارقام اصغر بنفس القيمة للعملة ، دون التأثير على التعاملات التجارية ، لان فترة تبديل العملة ستكون مناسبة لاعتياد الناس على التداول بالعملة الجديدة.

الى ذلك ناقشت لجنة الاقتصاد البرلمانية خطة البنك المركزي لعام ٢٠١٢ . وقال بيان صادر عنها ان لجنة الاقتصاد والاستثمار عقدت اجتماعا برئاسة النائب احمد العلواني ، ناقشت فيه محضر الاجتماع الذي عقدته اللجنة المالية مع البنك المركزي العراقي و تقرير اللجنة عن انتاجية المصارف الاهلية في العراق وبحثا تطبيقيا عن المصارف و خطة البنك المركزي لسنة ٢٠١٢ .

واضاف البيان ان اللجنة ناقشت ايضا مشروع قانون التعديل الثالث لقانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٩ و مشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية الصين الشعبية لغرض رفعهما الى هيئة رئاسة مجلس النواب لقراءتهما قراءة ثانية .

سعياً لتشجيع الحركة الصناعية

إعفاء الصناعيين من الفوائد المتراكمة

□ بغداد /المدى

وافقت لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء على إعفاء الصناعيين من الفوائد المتراكمة المستحقة والمترتبة بذمتهم لكل من المصرف الصناعي وصندوق التنمية، إلى جانب تكليف وزارة التجارة بتقديم دراسة شاملة حول تجهيز السلة الغذائية لمواد البطاقة التموينية ومقارنتها بالبدائل الاخرى من ناحية الايجابيات والسلبيات.

وجاء قرار لجنة الشؤون الاقتصادية في اجتماعها الأخير وبحضور وزراء المالية ، النفط ، التخطيط ، التجارة ، الزراعة، ورئيس هيئة الاستثمار ومحافظ البنك المركزي والمستشار القانوني لرئيس الوزراء ومعاون الامين العام لمجلس الوزراء للشؤون الادارية والمالية، والمستشار الاقتصادي بمكتب رئيس الوزراء.

وذكر بيان للجنة اطلعت عليه المدى :اللجنة قررت في اجتماعها الموافقة على إعفاء الصناعيين من الفوائد المتراكمة المستحقة المترتبة بذمتهم والممنوحة لهم من قبل كل من المصرف الصناعي وصندوق التنمية على ان يتم جدولة تسديد اصل الدين على ثلاث سنوات وعلى وزارة المالية عكس ذلك في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٣".

كما قررت اللجنة تكليف وزارة التجارة "بتقديم دراسة شاملة تتضمن كافة الجوانب الادارية والتنظيمية والامنية الغذائية الى جانب الجدوى الاقتصادية حول موضوع تجهيز السلة الغذائية لمواد البطاقة التموينية ومقارنتها بالبدائل الاخرى من ناحية الايجابيات والسلبيات".

وبحسب البيان فإن اللجنة الاقتصادية اقرت ايضا "تشكيل لجنة برئاسة المستشار الاقتصادي بمكتب رئيس الوزراء مهمتها الاطلاع موقعياً على البضائع الموجودة في الموانئ واقتراح الحلول لتسهيل خروجها وعدم تكدسها، وتشكيل لجنة برئاسة المستشار القانوني في مكتب رئيس الوزراء مهمتها وضع الاطار العام لمسودة مشروع قانون العقود الحكومية.

ارتفاع مؤشر البورصة في ختام جلساتها الأسبوعية

□ بغداد/ قيس عيدان

ارتفع مؤشر البورصة في ختام جلساتها الاسبوعية بنسبة ٠،٠١ بالمئة مسجلا ١١٦،٠٥ نقطة.

وجرى خلال الجلسة تداول اسهم ٢٩ شركة مساهمة من اصل ٨٤ شركة مدرجة الكترونيا ، حيث ارتفعت اسعار اسهم ٨ شركات وانخفضت اسعار اسهم ١٦ منها ، فيما حافظت ٥ شركات على اسعار اسهمها.

وتجاوز عدد الاسهم المتداولة في جلسة اليوم ٨١٦ مليون سهم بقيمة مليار و٧١٩ مليون دينار ، فقد تحققت من خلال تنفيذ ٣٥٥ عقد تداول.

وشهد القطاع المصرفي تداول اسهم ٧ شركات ، حيث ارتفعت اسعار اسهم ٣ شركات ، وانخفضت اسعار اسهم شركتين ، فيما حافظت شركتان على اسعار اسهمهما ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لها ٢٥٨ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٤٤٦ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٨٥ عقد تداول.

وشهد قطاع الاستثمار تداول اسهم شركتين ، حيث ارتفعت اسعار شركة واحدة وحافظت الاخرى على اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة ٥ ملايين سهم بقيمة تجاوزت ٧ ملايين دينار تحققت من خلال تنفيذ ٧ عقود تداول. وشهد قطاع الخدمات تداول اسهم ٤ شركات ، فقد ارتفعت اسعار اسهم شركة واحدة وانخفضت اسعار اسهم شركتين ، وحافظت شركة واحدة على اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة ٤٢ مليون سهم بقيمة تجاوزت ١٩٥ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٠٧ عقود تداول.

اما القطاع الصناعي فشهد تداول اسهم ٨ شركات ، حيث ارتفعت اسعار اسهم شركة واحدة وانخفضت اسعار اسهم ٧ شركات ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة للشركات الصناعية ٤٣٥ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٤٥٤ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٢٩ عقد تداول. وشهد قطاع الفنادق تداول اسهم ٦ شركات ، فقد ارتفعت اسعار اسهم واحدة منها وانخفضت اسعار اسهم ٤ شركات ، وحافظت الاخرى على اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لقطاع الفنادق مليون سهم بقيمة تجاوزت ١٣ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٨ عقود تداول.

وشهد قطاع الزراعة تداول اسهم شركتين ارتفعت اسعار اسهم واحدة ، وانخفضت الاخرى ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة ٧٢ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٦٠١ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٩ عقد تداول.

وجرى تنفيذ ٤٥ عقد شراء للمستثمرين غير العراقيين في قطاعات المصارف والخدمات والصناعة ، فيما جرى تنفيذ ٣٧ عقد بيع في قطاعات المصارف والصناعة والفنادق.

اتهمتهم بالسعي لتمرير المشاريع الرديئة

كربلاء تحمل المقاولين مسؤولية تلكؤ مشاريع الإعمار

□ كربلاء / المدى

حمّل مجلس محافظة كربلاء شركات المقاولات مسؤولية التلكؤ بتنفيذ مشاريع الإعمار في المحافظة، مؤكدا أنها تسببت بمتاعب كبيرة للمواطنين، فيما لفت الى أن مستحقاتها المالية يتم صرفها لها حسب الأصول.

وقال رئيس لجنة الإسكان والتخطيط العمراني في مجلس المحافظة عباس ناصر حساني لـ"السومرية نيوز" ، إن "كربلاء عانت طوال السنوات الماضية من تأخر إنجاز المشاريع بسبب تلكؤ شركات المقاولات"، مبينا أن "هذه الشركات تسببت بمتاعب كبيرة للمواطنين والزائرين ممن يقصدون المدينة.

وأضاف حساني أن التلكؤ يكمن بمشاريع البنى التحتية، لاسيما المجاري والمياه والطرق الذي بدا واضحا"، لافتا إلى أن "الحكومة المحلية تعاقدت منذ ٢٠٠٣ وحتى الآن على المئات من المشاريع الخدمية الكبيرة والصغيرة، إلا أن نسب الإنجاز وجودة التنفيذ لم تكن بمستوى الأموال التي أنفقت على هذه المشاريع".

وأشار حساني إلى أن تردد الشركات الأجنبية في التعاقد على مشاريع داخل العراق يضع الحكومات المحلية أمام خيارين صعبين هما التعاقد مع شركات محلية رديئة أو التوقف عن التعاقد والخيارين أحلاهما مر".

واتهم حساني شركات المقاولات بـ"السعي إلى تمرير المشاريع الرديئة على الحكومة المحلية من خلال شراء ذمم بعض المهندسين المكلفين بالإشراف على المشروع وإجازته، أو من خلال التحايل"، معربا عن رفضه أن "يكون للحكومة المحلية أي دور في ما يصيب المشاريع من تلكؤ ورداءة في التنفيذ".

وأكد حساني أن "ما يدعيه المقاولون من أن الحكومة المحلية لا تطلق دفعات الأموال الخاصة بالمشاريع في أوقاتها عار عن الصحة"، مبينا أن "الحكومة المحلية يهمها أن تنجح وأن تنفق ما يخصص لها من أموال الموازنة العامة قبل انتهاء السنة المالية".

وأوضح أن "الدفعات المالية تطلق للمقاولين بانسيابية وسهولة، إلا أنهم لا يقدمون كشوفات تؤيد نجاحهم بتنفيذ المشاريع بنسب تلائم ما يطلبونه من أموال".

وكان وزير التخطيط، شدد مطلع الشهر الجاري، خلال زيارة قام بها إلى محافظة كربلاء، على ضرورة امتناع الحكومات المحلية والوزارات الاتحادية عن التعاقد مع الشركات التي تدرج ضمن القائمة السوداء، وتحديث هذه القائمة باستمرار لتشمل مدراء ورؤساء الشركات المتلكئة.

ويذكر أن وزارت البلديات سحبت الشهر الحالي نحو ١٥ مشروعا متلكئا منها مشروع ماء الهندية فيما وجهت إنذارا نهائيا للشركات التي تقوم بتنفيذ مشروعي ماء الجدول الغربي وناحية الخيرات.

بابل تتسلم 120 ألف طن من محصول الحنطة

□ المدى/بابل

أعلنت اللجنة الزراعية في مجلس محافظة بابل، عن تسلمها أكثر من ١٢٠ ألف طن من محصول الحنطة للموسم الحالي، فيما أكدت أن الكميات المسوقة تجاوزت بكثير ما سوق في الموسم السابق.

وقالت رئيس اللجنة الزراعية في مجلس بابل سهيلة عباس الخيكاني في تصريح صحفي اطلعت عليه المدى إن "الكمية المسوقة من محصول الحنطة تجاوزت الـ ١٢٧ ألف طن حتى الآن"، مبينة أن "هذه الكمية تجاوزت الكمية المسوقة عن العام الماضي والتي بلغت ٧٠ ألف طن".

وأكدت الخيكاني أن "زيادة المحصول جاءت بسبب استخدام التقنيات الحديثة من بذور محسنة ومواد حيوية واستخدام الري بالتنقيط"،لافتة إلى أن "مديرية زراعة بابل وزعت العام الحالي ١٢٦ مرشة محورية في ناحية جرف الصخر(٣٥ كم شمال غرب الحلة)".

وأشارت الخيكاني إلى أن "المحافظة لديها ثلاثة مواقع لاستلام محصول الحنطة في مركز مدينة الحلة"، مؤكدة أن "وزارة الزراعة وافقت على فتح مخزن المدحتية (١٦ كم جنوب الحلة)، المخصص لمحصول الذرة الصفراء لاستلام محصول الحنطة حاليا، لاستيعاب الكميات الوافرة للموسم الحالي ٢٠١٢".

ولفتت الخيكاني إلى أن "وزارة الزراعة وافقت على استلام محصول الحنطة من الأراضي الخارجة عن الخطة، وهي الأراضي التي لم تستصلحها".

هذا وقد أعلنت اللجنة الزراعية في مجلس محافظة بابل في (٤ حزيران الماضي)، عن تسلم سايلوات المحافظة أكثر من ٢٠ ألف طن من محصولي الحنطة والشعير للموسم الزراعي الحالي.

وكان مدير زراعة بابل حسين الحسون أكد في وقت سابق أن المديرية وضعت آلية للاستفادة من الدعم الحكومي للمحاصيل الاستراتيجية، مبيناً أن الآلية تكمن في إبعاد الوسطاء والتجار من فرص الاستفادة على حساب الفلاحين والمزارعين من الدعم الحكومي، إضافة إلى منع دخول الحنطة المستوردة إلى المراكز التسويقية بصفة حنطة محلية.

يذكر أن العراق بحاجة الى تأمين كميات من الحنطة تقدر بأربعة ملايين و٤٠٠ ألف طن لتوزيعها على الاسر ضمن برنامج البطاقة التموينية كدقيق، ولنحو مليون طن من مادة الرز، ويضطر العراق ومنذ سنوات لاستيراد المادتين من الخارج بسبب تراجع مستويات الانتاج المحلي.

منح مجالس المحافظات 78 مليون دولار لتعزيز الخدمات

□ بغداد /المدى

اعلن ممثل الوكالة الاميركية للتنمية الدولية عن اقامة مشروع تعزيز الحوكمة لدعم عمل مجالس المحافظات ووضع الاطر الصحيحة لعملها بينها وبين الحكومة الاتحادية، مشيرا الى انه تم تخصيص ٧٨ مليون دولار لدعم هذا المشروع.

وقال مدير مشروع تعزيز الحوكمة كميران بلكوتي خلال احتفالية اطلاق المشروع اقيمت ببغداد إن مشروعنا تعزيز الحوكمة وهو مشروع مدعوم من الوكالة الاميركية للتنمية الدولية للعمل مع مجالس المحافظات والمحافظين لتقديم افضل خدمة للمواطنين".

واوضح بلكوتي" بدأنا رسم استراتيجية للتخطيط والموازنة للعام ٢٠١٣ لغاية ٢٠١٧ لمساعدة المجالس المحلية على كيفية تحضير انفسهم للتخطيط الاستراتيجي وكيف تعزيز الحوكمة الان وفي المستقبل".

وبين ان الحكومة ابدت ارتياحها من هذا المشروع" بعد ان قمنا بدعوة الوزارات المعنية ومجالس المحافظات لربطهم مع بعض لتسهيل الامور وفك التعقيدات"، مبينا انه من خلال هذا المشروع يتم دراسة جميع المشاكل والحلول".

ولفت بلكوتي الى ان هذا البرنامج يعمل على عدة محاور من ضمنها "التخطيط والموازنة وتوسيع الصلاحيات والمسؤوليات للمحافظات ومحاور اخرى يتم تطبيقها على مدى ٤ اعوام "مشيرا الى ان "تم تخصيص ٧٨ مليون دولار لدعم هذا المشروع".

بدوره قال وزير الدولة لشؤون المحافظات طورهان المفتي لـ (آكانيوز) إن "بعض التعليمات الصادرة من الوزارات تعيق حركة المحافظات والحكومات المحلية" منوها انه "نحتاج الى خطط تنموية كهذه وخبرة متراكمة ومهارة وتأسيس لخطط خمسية للبنى التحتية".

تعاون مشترك مع الأردن بشأن الطاقة

□ بغداد/ وكالات

أعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد عن موافقة الحكومة على تخويل وزارته لتوقيع مذكرة تعاون مشترك مع الاردن في مجال الطاقة والنفط، مبيناً ان الوزارة بصدد تحديد المواضيع الاقتصادية التي ستطرح في الاتفاقية وعلى أساسها يتم الاتفاق.

وقال جهاد إن مجلس رئاسة الوزراء وافق على تخويل وزارة النفط بامكانية التفاوض والمباحثات مع الجانب الاردني من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم تتضمن تعاونا مشتركا في مجال الطاقة والنفط ين البلدين.

وأضاف أن الوزارة الان بصدد وضع دراسة جدوى اقتصادية لتحديد المواضيع التي ستطرح في الاتفاقية من خلال امكانية مد انابيب نفطية وغازية عبر الاردن او امور اخرى تخص الطاقة والنفط.

وتابع جهاد اذا كانت الاتفاقية تحوي على فقرات تخدم البلد فان الوزارة ستمضي قدماً بالتوقيع عليها، بينما في حال انها تخدم الجانب الاردني فقط فستمتنع الوزارة عن التوقيع عليها.

برلماني يدعو للإسراع بتقديم موازنة 2013

□ بغداد /المدى

دعا عضو مجلس النواب عبد الحسين عبطان الحكومة للاسراع في تقديم موزانة ٢٠١٣ الى مجلس النواب خلال الشهر المقبل ليتسنى للبرلمان اخذ الوقت الكافي لإقرارها قبل نهاية العام الحالي.

وقال عبطان بحسب (الفرات نيوز) انه يجب ترك الخلافات السياسية جانبا والالتفات إلى الجانب المعيشي للشعب العراقي لتوفير الخدمات المطلوبة للمواطنين مطالباً الحكومة بتقديم الموازنة حلال شهر تموز المقبل ليستطيع البرلمان اخذ الوقت الكافي لمناقشة الموازنة داخل اللجان ومع الوزارات لغرض التصويت عليها قبل نهاية العام الحالي مما يتيح للحكومة وقتا كافيا لتوزيعها والإشراف على تنفيذها بالشكل الصحيح والمطلوب".

وبين عبطان ان ذلك سيسجل ايجابيا على اداء جميع المؤسسات وتحسين الوضع الاقتصادي في العراق.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح